



حماية المدنيين

11-05 كانون الثاني/يناير 2011

أحدث التطورات منذ الأربعاء الموافق 12 كانون الثاني/يناير 2011

12 كانون الثاني/يناير - هدمت السلطات الإسرائيلية 13 مبنى، من بينها غرفة صفية، في مجمع دكيكة السكاني الواقع في محافظة الخليل في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. ونتيجة لذلك تم تهجير 50 شخصاً من بينهم 30 طفلاً.

الضفة الغربية

مقتل فلسطينيين اثنين وإصابة 12 آخرين

قتلت القوات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير فلسطينيين اثنين وأصابت 12 آخرين في حوادث مختلفة وقعت في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. علماً أن عدد الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين منذ بداية عام 2011 بلغ حتى الآن أربعة قتلى.

في 7 كانون الثاني/يناير، قرابة الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، أطلقت وحدة عسكرية إسرائيلية خاصة النار، بالخطأ كما يُزعم، على مدني فلسطيني يبلغ من العمر 66 عاماً خلال عملية بحث واعتقال مما أدى إلى مقتله. وقد اقتحمت الوحدة منزل هذا الرجل الواقع في المنطقة التي تُسيطر عليها السلطة الفلسطينية من مدينة الخليل (H1)، في سياق عملية كانت تهدف إلى اعتقال من يُزعم أنهم خمسة أعضاء ينتمون للجناح العسكري التابع لحركة حماس كان قد أطلق سراحهم من سجن للسلطة الفلسطينية في اليوم السابق؛ أحد هؤلاء يسكن في نفس المبنى الذي كان يسكن فيه الضحية. علماً أن الخمسة اعتقلوا في النهاية وأودعوا في الحجز لدى إسرائيلي. ووفقاً لمصادر إعلامية إسرائيلية، عبّر الجيش الإسرائيلي عن أسفه إزاء مقتل المدني وفتح تحقيقاً في الحادث.

وفي اليوم التالي أطلق الجنود الإسرائيليون المتمركزون على حاجز الحمرا (المعروف باسم بيكيوت) النار على شاب فلسطيني يبلغ من العمر 25 عاماً من قرية اليامون (جنين) مما أدى إلى مقتله، وقد كان الشاب متجهاً نحو الحاجز عبر ممر المشاة ورفض التوقف بعد أن طلب منه الجنود ذلك. وقد نشر المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي بياناً أشار فيه أن الرجل كان يحمل متفجرات وسكيناً؛ غير أن مكتب الارتباط الفلسطيني ذكر أن الشاب كان أعزلاً. ويستخدم الجيش الإسرائيلي حاجز الحمرا للتحكم بوصول الفلسطينيين إلى غور الأردن. وبعد الحادث، اعتدت مجموعة من الجنود الإسرائيليين جسدياً على شاب فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً مما أدى إلى إصابته بجروح خلال أداء وظيفته وهي حراسة برج اتصالات يقع على مسافة 1.5 كيلومتر من الحاجز؛ وما تزال ظروف هذا الحادث غير واضحة. وخلال الفترة التي شملها التقرير السابق قتل مدني فلسطيني آخر أثناء اقترابه من الحاجز ذاته.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، أصيب عشرة فلسطينيين من بينهم طفلان وأربع نساء خلال المظاهرة الأسبوعية المناهضة للجدار التي تُنظم في قرية بلعين (رام الله) في سياق اشتباكات مع القوات الإسرائيلية. وقد شارك في هذه المظاهرة ما يقرب من 1,000 شخص من بينهم سياسيون فلسطينيون وناشطو سلام دوليين وإسرائيليين، وهي مظاهرة نُظمت أيضاً إحياءاً لذكرى امرأة توفيت بعد استنشاقها للغاز المسيل للدموع خلال المظاهرة الأسبوعية السابقة. وفي تطوّر متصل، قررت محكمة استئناف عسكرية إسرائيلية هذا الأسبوع تمديد عقوبة السجن بحق رئيس "اللجنة الشعبية لمناهضة الجدار" في بلعين من 12 إلى 16 شهراً، استجابة لطلب الادعاء الذي يدعي بأن الحكم الأولي كان متهاوناً. وقد اعترفت منظمة العفو الدولية بهذا الرجل الذي أُدين بتهمة "التنظيم والمشاركة في مظاهرة غير قانونية" بصفته "سجين ضمير".

وما يزال الوضع متوتراً في حيّ سلوان في القدس الشرقية. فقد اندلعت اشتباكات ما بين القوات الإسرائيلية والسكان المحليين في ليلة 7 كانون الثاني/يناير في سياق عملية دهم نُفذت في المنطقة أعدي خلالها جسدياً على شخص واحد على الأقل مما أدى إلى إصابته، في حين أصيب عدة أشخاص آخرين جراء استنشاق الغاز والاعتداء الجسدي؛ كما وتعرض منزلان لأضرار. ووفقاً لمصادر إعلامية إسرائيلية، أصيب خلال ذلك ثلاثة من أفراد الشرطة الإسرائيلية.

وعموماً نفذت القوات الإسرائيلية 85 عملية بحث واعتقال في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة بمعدل أسبوعي بلغ 92 عملية خلال عام 2010.

الحوادث المتصلة بالمستوطنين

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذا الأسبوع ثلاثة حوادث نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت عن وقوع أضرار بممتلكات الفلسطينيين دون أن تسفر أي منها عن إصابات بشرية، وذلك مقارنة بمعدل أسبوعي بلغ ستة حوادث خلال عام 2010.

وقعت إحدى هذه الحوادث في قرية قصره (نابلس) وتضمنت اقتلاع وسرقة ما يقرب من 100 شتلة زيتون تعود لثلاث عائلات تتألف من 17 شخصاً. وفي حادث منفصل آخر استولى مستوطنون إسرائيليون على ما يقرب من 65 دونم من الأراضي التي تعود لعدة عائلات في قرية الجالود وجرفوها. وتقع هذه الأراضي بجوار البويرة الاستيطانية شفوت راحيل في منطقة أعلن عنها الجيش الإسرائيلي منطقة عسكرية مغلقة، وذلك عشية آخر موسم لقطاف الزيتون بحجة منع الاحتكاك ما بين المستوطنين والفلسطينيين.

وفي حادث إضافي آخر لم يُسفر عن وقوع أضرار ووقع في المنطقة ذاتها خلال هذا الأسبوع تجمّع مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة شيلو عند بئر مياه يقع بجوار قرية دوما ومنعوا الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة لعدة ساعات. ويعتبر هذا البئر مصدر المياه الرئيس لعدة عائلات في القرية تستخدم للاستهلاك المحلي وسقاية ماشيتها.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، أبلغ عن إصابة مستوطن إسرائيلي بعد إلقاء فلسطينيين الحجارة باتجاه سيارته أثناء سفره في شارع رقم 60 بالقرب من بلدة حلحول (الخليل).

تواصل عمليات الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

هدمت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع ما مجموعه سبعة مبان يمتلكها الفلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. وهو عدد مشابه تقريبا للمعدل الأسبوعي من عمليات الهدم خلال عام 2010 (ثمانية). وبسبب انعدام مخططات تقسيم الأراضي والتخطيط الكافي للفلسطينيين، فإن الحصول على ترخيص من السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية هو أمر مستحيل تقريباً.

اثان من المباني التي هدمت - منزل سكني ومنزل يُستخدم لأغراض زراعية - كانا يقعان في القسم الذي يقع في المنطقة (ج) من قرية عزون عتمة (فلقيلية). ونتيجة لعمليات الهدم هذه هُجرت امرأة وأطفالها الثلاثة وتضرر مصدر رزق عائلة مكونة من ستة أشخاص. أما المباني الخمسة الأخرى فقد كانت تقع ضمن الحدود البلدية التي أعلنت عنها إسرائيل حدوداً لمدينة القدس وتضمنت حظيرتي أغنام في أحياء الصوانة وواد الجوز، ومبنيين تجاريين في شارع صلاح الدين وفي قرية حزما؛ وسياجاً في البلدة القديمة. وقد تضررت مصادر رزق خمس عائلات جراء عمليات الهدم هذه.

هدم فندق في القدس الشرقية تمهيداً لبناء مستوطنة جديدة

في 9 كانون الثاني/يناير هدمت الجرافات الإسرائيلية التي ترافقها قوات الشرطة الإسرائيلية مبنى غير مأهول كان يُستخدم في السابق كـ"فندق شبيرد" ويقع في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. أنشئ هذا المبنى في ثلاثينيات القرن الماضي ليكون منزلاً لمفتي القدس، الحاج أمين الحسيني. وبالرغم من أن ملكية هذا المبنى منذ ذلك الوقت ظلت غير واضحة، فقد حصلت منظمة استيطانية إسرائيلية ادعت ملكيتها للمبنى منذ عام 1985 على موافقة سلطات التخطيط الإسرائيلية لإنشاء مستوطنة جديدة تضم مبدئياً 20 وحدة سكنية على هذا الموقع.

ونظراً لموقع حي الشيخ جراح الإستراتيجي بذلت مجموعات استيطانية إسرائيلية جهوداً حثيثة للاستيلاء على الأراضي والمباني في الحي من أجل بناء مستوطنات جديدة في المنطقة. ونتيجة لذلك، ومنذ عام 2009 فقد ما يزيد عن 60 فلسطينياً منازلهم في حين أن 500 آخرين يتهددهم خطر الطرد وانتزاع الملكية والتهجير القسري في المستقبل القريب. وقد أثارت تطورات هذا الأسبوع إدانات واسعة من المجتمع الدولي.

قطاع غزة

تصاعد العنف

تصاعدت هذا الأسبوع الاشتباكات المسلحة والنشاطات العسكرية التي تضمنت إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية داخل قطاع غزة مقارنة بالأسبوع الماضي. وفي المجمل قتل جراء الغارات الجوية الإسرائيلية فلسطينيان أحدهما مدني، واثنان من الرعايا الأجانب، وأصيب ثلاثة فلسطينيين آخرين. كما وقتل جندي إسرائيلي وأصيب أربعة جنود آخرين بالإضافة إلى ثلاثة من الرعايا الأجانب من تايلاند. ومنذ مطلع عام 2011 قُتل فلسطينيان، واثنان من الرعايا الأجانب وجندي إسرائيلي على خلفية العنف المتصل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، وأصيب ستة فلسطينيين (جميعهم مدنيين)، وثلاثة من الرعايا الأجانب وأربعة إسرائيليين.

أحد الضحايا الفلسطينيين كان مزارعاً يبلغ من العمر 65 عاماً أطلقت عليه النار في 10 كانون الثاني/يناير أثناء فلاحته لأرضه التي تقع على بعد 600 متر تقريباً من السياج الذي يفصل ما بين قطاع غزة وإسرائيل، شمال غرب بيت حانون. وفي عدة حوادث أخرى وقعت هذا الأسبوع أطلقت القوات الإسرائيلية النار "التحذيرية" باتجاه مزارعين وعمال يجمعون الخردة المعدنية بالقرب من السياج، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وتقع هذه الحوادث في سياق القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر (17 بالمانه من أراضي قطاع غزة). وفي ثلاثة حوادث أخرى وقعت في السياق ذاته هذا الأسبوع توغلت القوات الإسرائيلية بالجرافات والدبابات مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي. إضافة إلى ذلك تفرض قيود مشابهة على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية. وفي ثلاثة حوادث منفصلة وقعت هذا الأسبوع، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية دون وقوع إصابات. وفي حادث وقع في 11 كانون الثاني/يناير احتجزت القوات الإسرائيلية أربعة صيادين وصادرت قواربهم.

في 5 كانون الثاني/يناير قتل رجلان آخران، يزعم أنهما مصريان، لا تزال الجهة التي ينتميان إليها غير معروفة، على يد الجيش الإسرائيلي بالقرب من السياج إلى الشرق من جباليا أثناء محاولتهما دخول إسرائيل بطريقة غير مشروعة كما يُزعم. وأخيراً، أُستهدف عضو ينتمي إلى فصيل فلسطيني يبلغ من العمر 24 عاماً وقتل في غارة جوية إسرائيلية أثناء قيادته لدرجته النارية في بلدة دير البلح وأصيب جراء هذا الهجوم أيضاً اثنان من المارة. وأصيب شخص آخر في غارة جوية منفصلة استهدفت قاعدة عسكرية في منطقة خان يونس.

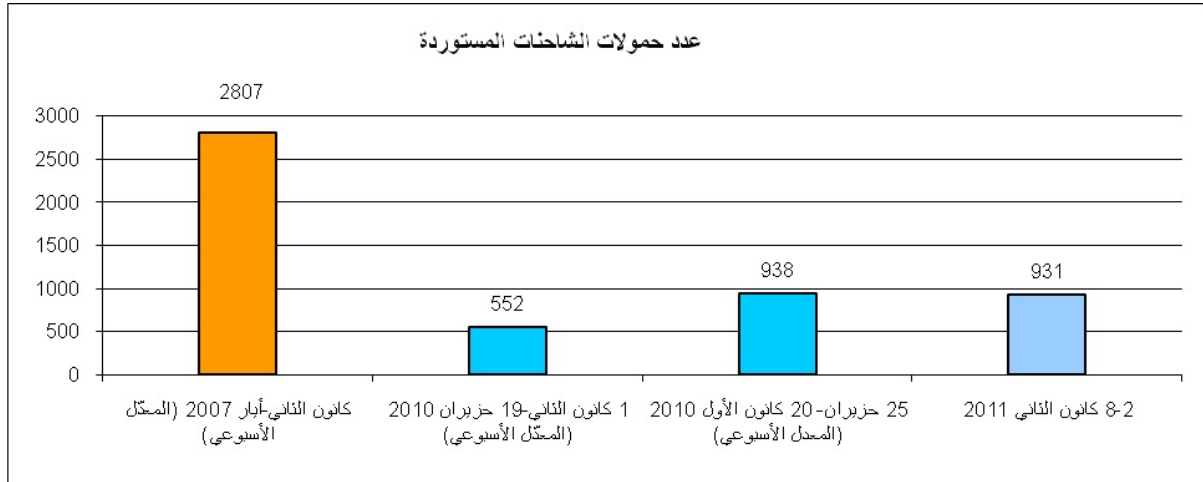
قُتل جندي إسرائيلي خلال اشتباكات ما بين مسلحين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية وقعت بالقرب من السياج في 8 كانون الثاني/يناير وأصيب أربعة آخرون بنيران "صديقة". وقد زادت الفصائل الفلسطينية المسلحة من وتيرة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه قاعدة عسكرية ومجتمعات مدنية في جنوب إسرائيل. وقد أسفرت إحدى هذه الهجمات عن إصابة ثلاثة رعايا أجانب من تايلاند يعملون في مجمع إسرائيلي يقع بالقرب من السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وإسرائيل.

معايير غزة

دخل إلى قطاع غزة في الفترة ما بين 2 - 8 كانون الثاني/يناير ما مجموعه 931 حمولة شاحنة، وهو ما يعدّ انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالمعدل الأسبوعي من حمولات الشاحنات التي سمح لها بالدخول منذ الإعلان الإسرائيلي عن تخفيف الحصار في 20 حزيران/يونيو 2010 (942 حمولة شاحنة). غير أن رقم هذا الأسبوع لا يُمثل سوى 33 بالمانه من المعدل الأسبوعي للواردات

المُسجل قبل فرض الحصار عام 2007. وقد بلغ نصيب المواد الغذائية من البضائع التي دخلت غزة 65 بالمائة تقريباً، وهي النسبة التي كانت أقل من 20 بالمائة من مجمل الواردات قبيل الحصار.

وما زال التصدير مقيداً بعدد قليل من شحنات الفراولة وأزهار الزينة. ومنذ بداية الموسم في 28 تشرين الثاني/نوفمبر سُمح لما مجموعه 133 شحنة من الفراولة (204 طن) وأزهار الزينة (1,394,000 زهرة) والفلفل الحلو (حمولة شاحنة واحدة تحمل طناً واحداً) بالخروج من غزة. ولم يُطبّق حتى الآن إعلان السلطات الإسرائيلية في 8 كانون الأول/ديسمبر القاضي بالسماح بخروج المزيد من الصادرات من غزة. ومنذ فرض الحصار على غزة في حزيران/يونيو 2007، لم تغادر القطاع سوى 393 حمولة شاحنة من الصادرات (الفراولة وأزهار الزينة) مقارنة بمعدل شهري بلغ 1,086 شحنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007.



ساعات انقطاع الكهرباء ما زالت تبلغ 6 ساعات يومياً؛ واستمرار نقص غاز الطهي

طراً خلال هذا الأسبوع انخفاض بنسبة 11 بالمائة على واردات الوقود الصناعي المستخدم لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة مقارنة بكمية الوقود الصناعي التي دخلت إلى غزة خلال الأسبوع الماضي (0.72 مقابل 0.8 مليون لتر). ويُمثل رقم هذا الأسبوع ما يقرب من ثلث الكمية المطلوبة من الوقود لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة، والبالغة 3.15 مليون لتر. وبالرغم من هذا النقص، استطاعت محطة توليد كهرباء غزة مواصلة العمل بمحركين منتجة ما مجموعه 60 ميغاواط من الكهرباء مقارنة بحوالي 30 ميغاواط كانت تنتجها خلال الأشهر الأخيرة. وقد تمّ استيفاء الكمية المطلوبة لتشغيل المحرك الثاني بواسطة خلط الوقود الصناعي بالديزل المستخدم عادة للسيارات. ويبلغ مجمل ما يتوفر من كهرباء في أنحاء قطاع غزة أقل من 200 ميغاواط (بما في ذلك الكهرباء التي تُقنتي من إسرائيل (120 ميغاواط) ومصر (17 ميغاواط))، أي أقل بحوالي 30 بالمائة من الكمية اليومية المطلوبة. ونتيجة لذلك يعاني معظم سكان غزة من انقطاع الكهرباء الذي يصل إلى 4-6 ساعات مقارنة بـ 8-12 ساعة يومياً خلال الأشهر الماضية.

وخلال هذا الأسبوع دخل إلى غزة حوالي 717 طن من غاز الطهي، أي حوالي 60 بالمائة من الكمية الأسبوعية المطلوبة من غاز الطهي (1,200 طن). وتفيد جمعية أصحاب محطات الوقود ما زالت خطة تقنين الغاز التي أعيد تطبيقها في كانون الأول/ديسمبر 2010 سارية المفعول، حيث تعمل 10 محطات من بين 28 محطة لتوزيع غاز الطهي في نفس الوقت، تاركة ما يقرب من نصف الأسر في قطاع غزة تعاني من نقص غاز الطهي. وما زال السبب الرئيسي في نقص غاز الطهي القدرة المحدودة لمعبر كيرم شالوم وانعدام مرافق التخزين على الجانب الفلسطيني، علماً أنّ مثل هذه المرافق كانت متوفرة في معبر ناحال عوز الذي أغلقته السلطات الإسرائيلية في مطلع عام 2010.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2011_01_14_english.pdf